

**أبواب الاستحقاق بين القاضي عبد الجبار والسلف
” بحث مصغر للقضية عرض ونقد ”**

د . ليلي نوري يحي الحربي

استاذ مساعد جامعة جدة كلية القرآن الكريم والدراسات الاسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله أما بعد : يتكلم موضوع البحث عن قضية الاستحقاق بين القاضي عبد الجبار والسلف ، فعرفت به وبعبصره ، ثم تكلمت عن قضايا الاستحقاق : قانون الإحباط والتكفير . قانون الموازنة . (ج) الكبيرة والصغيرة (د) حكم الفاسق وصل اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين .

Research Summary

In the name of God, the Most Gracious, the Most Merciful, Praise be to God So I got to know him and his era, then I talked about the issues of merit

a) The Law of Frustration and Atonement.

b) the budget law.

c) big and small

D) the rule of the immoral.

May God bless our Prophet Muhammad and his family and companions.

المقدمة :

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين . قال تعالى « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون » (آل عمران : ١٠٢) قال تعالى : « يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً » (النساء : ١) وقال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا ، يصلحكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً » (الأحزاب : ٧١ . ٧٠) . فإن أصدق الحديث كتاب الله ، وأحسن الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثه بدعه ، وكل بدعه ضلالة وكل ضلالة في النار . لقد كان المسلمون حتى وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، وصدروا من عصر الصحابة رضوان الله عليهم على منهج واحد ، ووتيره واحدة من الاتباع في القول والعمل والاعتقاد ، في العقائد والأحكام . فيهم السراج المنير ، والهادي البشير نور يضيء لهم طريق الهداية كالجسد الواحد في التطبيق والتعامل . ويبين لهم طريق الزيغ والضلال . ولكن ماذا بعد موته صلى الله عليه وسلم ؟ قال لهم : صلى الله عليه وسلم قبل وفاته ، وبعد نزول آية التكميل والاختتام : قال تعالى - اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً « (سورة المائدة : ٣) ، « تركتكم على المحجة البيضاء ليلها نهارها لا يزيغ عنها إلا هالك كتاب الله وسنتي . وقال : .. عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضو عليها بالنواجذ » هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته ، ثم هكذا كان صحابته من بعده كان مصدرهم ومرجعهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم . كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم لا يزيغ عنها إلا هالك ، مرجعهم إلى صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم السابقون الأولون . كان الطريق واضح لا شوائب فيه لكن بعد ذلك بدأت الأهواء تتضارب بعد ماذا ؟ بعد ترك منهج الكتاب والسنة ، وتقديم الهوى والعقل عليهما . فبدأ الخوض في القدر ، والوعد والوعيد ، والعدل الإلهي ، ومرتكب الكبيرة ، وفي الصحابة ، وفي أسماء الله وصفاته عز وجل ... الخ حتى تطور ذلك ولكن هل يظنون أنهم على خطأ لو كان أحداً يعترف بخطأه لصححت الأخطاء من زمن بعيد ولكن مع الأسف كما قال الشاعر :

الناس شتى وأراء مفرقة كل يرى الحق فيما قال واعتقدا .

والكل مع الأسف يظن أنه متبع للكتاب والسنة بالتأويل الباطل .

كما قال الشاعر أيضاً :

كل يدعى وصلا لليلي ويلي لا نقر لهم بذاكا

والقرآن والسنة يثبت بعدهم عنه بطريقة أو بأخرى وتطورت تلك الآراء حتى أصبحت فرقا ونحلا . قال صلى الله عليه وسلم : « تفرقت اليهود على إحدى وسبعين أو اثنين وسبعين فرقة والنصارى مثل ذلك ، وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة . وفي رواية كلهم في النار إلا واحدة » قالوا : من هي يا رسول الله : قال : ما إنا عليه وأصحابي (فمن هذا المنطلق كان يجب على المسلمين من علماء وطلبة علم بيان هذه الفرق والمذاهب وعرض آراءهم ونقد ها على ضوء الكتاب والسنة ، وتبيان المنهج والطريق الصحيح لذلك لذلك فقد شرعت في كتابة بحثي هذا من

هذا المنطلق. واخترت له اسماً وهو أبواب الاستحقاق بين (القاضي عبد الجبار) والسلف وسبب اختياري لهذا الاسم أو هذه الجزئية بالذات لما رأيته من كتب ورسائل قد قدمت في أصول المعتزلة ككل في رسالة واحدة وفي كتاب واحد مما أدى إلى ضيق المساحة وقلة الردود في كل اصل من أصولهم ، لذلك وجدت من الأولى والأحرى أن نكتب عن كل أصل أو قضية في أصل على حدة في كتاب أو رسالة ليتسنى لنا التفصيل والشرح الموضح إن شاء الله للأصل من بدايته ، وكيفية اعتقاده ، وأدلته ، ونقده على ضوء الكتاب والسنة وكذلك ضيقت في كلمة معتزلة لأتكلّم عن أحد علماء المعتزلة وأئمتهم لأن عرضهم مجملاً يؤدي إلى عدم معرفة آراءهم الفردية ولكن عند عرض شخصية منهم كما سأعرض في بحثي للقاضي عبد الجبار دونما سواه سيكون فيه توضيح لآراءه الفردية الخاصة به ، مما يزيد من المعرفة بهم وبدقيق قولهم . ونسأل الله أن يجعله في ميزان حسناتنا . وان لا يجعله اتباع الهوى بل اظهار للحق لاغير . فسأبدأ بحثي ان شاء الله بالمقدمة التي مازلنا فيها .. ثم تمهيد و ساقسمه إلى أربعة إلى مباحث :

التمهيد :

حياة القاضي عبد الجبار: فلأبد من معرفة حياة ماسنكتب عنه وإلا كيف ننقد شخص لانعرفه . لذلك سأجعل هذا المبحث مقسم إلى مطلبين :

١- التعريف بالقاضي عبد الجبار

أصله واسرته ، مولده ونشأته ، بداية تعلمه ، شيوخه ، مكانته العلمية ، تلاميذه . . مصنفاًته ، وفاته

٢ - عصر القاضي عبد الجبار الأحوال السياسية ، الأحوال الاجتماعية ، الأحوال العلمية وسيكون هذا الفصل موضح للمؤثرات الاسرية والبيئية والاقتصادية والعلمية والسياسية في حياته ونتاج ذلك الاعتقاد بسببها.

المبحث الاول : قانون الإحباط والتكفير .

* رأي القاضي عبد الجبار في قانون الإحباط والتكفير .

* رأي السلف الصالح في قانون الإحباط والتكفير .

* الرد على القاضي عبد الجبار

المبحث الثاني : قانون الموازنة .

* رأي القاضي عبد الجبار في قانون الموازنة .

* رأي السلف الصالح في هذا القانون

* الرد على القاضي عبد الجبار .

* نتيجة توصلت إليها الباحث ولم يقطع بصحتها ، ولكن استدل عليها ببعض الأدلة .

المبحث الثالث : الكبيرة والصغيرة .

* رأي القاضي عبد الجبار في الصغيرة والكبيرة .

* رأي السلف في الكبيرة والصغيرة

المبحث الرابع : حكم الفاسق .

* رأي القاضي عبد الجبار في ذلك .

* أدلته على استحقاق الفاسق للعقوبة .

* أدلته على أن الله يفعل بالفاسق ما يستحق .

* أدلته على ان الفاسق خالد مخلد في النار .

* رأي السلف الصالح في الفاسق .

- في الدنيا .

- في الآخرة .

ونسأل الله عز وجل أن يمدنا بعونه وتوفيقه في اثناء كتابة البحث وبعدها

التمهيد :

المطلب الاول : التعريف بالقاضي عبد الجبار المطلب الثاني : عصر القاضي عبد الجبار

المطلب الاول : التعريف بالقاضي عبد الجبار

- أصله واسرته - مولده ونشأته - بداية تعلمه - شيوخه - مكانته العلمية - تلاميذه - مصنفاته - وفاته

١ - **التعريف بالقاضي عبد الجبار**: أصله واسرته: هو عماد الدين ابو الحسين عبد الجبار بن أحمد بن الخليل - وقال أحمد بن عبد الجبار

بن أحمد بن الخليل بن عبدالله الهمداني بعضهم (٩) الأسيدي أبادي (٢). هو قاضي القضاة لا يطلقون اللقب على سواه ولا يعنون به عند

الاطلاق غيره. قول عبد الكريم عثمان « ونحن لا نعرف الكثير عن أسرته » (٣)

مولده ونشأته

لم تحدد كتب الطبقات والتراجم تاريخ مولده ، إلا أن معظم الذين كتبوا عنه اتفقوا على أنه توفي سنة ٤١٥ أنه عمر طويلاً حتى جاوز التسعين

وعلى ذلك نستطيع تحديد تاريخ ولادته على وجه التقريب ما بين سنتي ٣٢٠-٣٢٥ هـ (١) يقول عبد الكريم عثمان « ولاندرى كيف ذكر صاحب

معجم المؤلفين أن ولادته كانت في سنة ٣٥٩ ولا يظهر أنه نقل ذلك عن صاحب هديه العارفين الذي ارتكب نفس الخطأ ، فتحديد مولده نسبه

٣٥٩ هـ لا يتفق على أنه اجماع المؤرخين على طول عمر القاضي ، ولا مع ما يذكره القاضي في أما ليه من أنه روى الحديث عن أبي يوسف

يعقوب بن محمد النيسابوري سنة ٣٣٩ ، وعن عبد الرحمن بن حمدان الجلاب بهمدان سنة ٣٤٠ هـ (٢)

اما نشأته : فيقول عبد الكريم عثمان : « ونحن لانعرف الكثير عن نشأة القاضي الأولى ولا عن أسرته إلا أنه بدأ على ما نعلم فقيراً ، وصل

من رقة حاله كما يذكر ابن شاکر الكتبي «أنه كان له زوجه وولد ، وابتاع ليله من الليالي وهنا ليداوي به جرباً كان عليه فلما أظلم الليل تفكر

هل يطلي الجرب أو يشعل به السراج ولا تفوته مطالعة الكتب فرجح عند الإشعال للمطالعة » ثم اغتنى بعد ذلك وبلغ من الغني حداً كبيراً فاقتنى

المال والعقار حتى أجمع المؤرخون على كثرة الأموال التي صادرها منه فخر الدولة بعد أن عزله عن القضاء «(٣)

بداية تعلمه: بدأ القاضي عبد الجبار دراسته مبكراً في أسد أباد ثم في قزوين وهمدان وأصفهان على عدد من كبار العلماء والمحدثين ، وحط

به المطاف في البصرة سنة ٣٤٦ هـ ، وهي حينذاك مركز كبير من مراكز الثقافة الإسلامية والعقائدية فيها بوجه خاص ، واختلف إلى مجالس

العلماء وسمع فيها من عدد من المحدثين والعلماء وكان ابو الحسن عبد الجبار واسع الاطلاع والافاق ، درس القاضي أصول الفقه ودرسه وألف

فيه كتاباً مطوله تشرح وتدرس ، كما درس التفسير بدأ القاضي حياته العلمية فقيها على مذهب الإمام الشافعي ، ثم - انصرف إلى الكلام بعد

أن وجد على حد قوله قلة الاقبال عليه لأن صاحبه لا يجني منه ثمرة دنويه بينما كان الفقيه يجذب الكثير من طلاب الدنيا .. وفي البصرة

ايضاً تحول القاضي من مذهب الأشاعرة إلى مذهب الاعتزال بعد ان انتقل ودرس على يد العالم الاعتزالي الشهير أبو اسحاق بن عياش ، فقرأ

عليه مدة من الزمان . فاشتهر عن القاض انه شيخ الاعتزال وإمامه وحق له ذلك ، فقد عمر طويلاً ولم ينقطع عن التأليف والتدريس طيلة حياته

قال عنه الذهبي والسبكي انه من علاة المعتزلة يقول عبد الكريم عثمان : « ولا نجد في القاضي غلواً إلا أن يكون معنى الغلو هو التمسك بالمبدأ

والاستمرار عليه والدفاع عنه ، وكان صاحب حجة ومعرفة واعتزاز برأيه ، وكثيراً ما حاول الدفاع عن رجال الاعتزال بنقده لاراء بعض الرجال

منهم ، أو التماس تأويلات لابتعد كثيراً عن تأويلات أهل السنة ولعل للثقافة الفقهية اثرها الكبير في هذا الموقف « (١) وعندما اندفع للتعلم

في دراسة الفكر الاعتزالي انتقل إلى بغداد ليتعلم على يد الشيخ عبدالله البصري ، حتى غادرها إلى رامهرمز سنة ٣٦٠ هـ ليبدأ كتابه مؤلفة

العظيم «المغني في أصول الدين بقى القاضي في هذه العزلة تسع سنوات حتى استدعي للقضاء (١). ونستطيع ان نقول ان القاضي كان ملماً

بشتى فروع الثقافة الإسلامية المعروفة آنذاك ، دراسة وتدریساً وتأليفاً ، كما أن اثره كان واضحاً على جميع من درس العقائد والتوحيد من بعده

مده مؤيداً أو ناقداً .

شيوخه

: تتلمذ أبو الحسن على عدد كبير من رجال الفكر الإسلامي في عصره ، فقد درس علم الكلام والفقه وغير ذلك من العلوم

شيوخه في علم الكلام : فقد درس علم الكلام على :

١ - **ابي اسحاق ابراهيم بن عياش** فكما سبق ان ذكرنا انه درس على يده في البصرة فقد كان آنذاك عالم شهير في الاعتزال تتلمذ على يد

ابي هاشم ووالده.

٢ - أبو عبدالله الحسين بن علي البصري . (١) كذلك سبق ذكره في من درس القاضي على يديه في بغداد اثناء اعتزاله وتعمقه في علم الكلام فهذين الرجلين لهم منزله في تاريخ الفكر الاعتزالي إذا علمنا أن المعتزلة تضعها في سلسلة التي تقول انها توارثت الاعتزال عن طريقها ، وتصل إلى ابن الحنيفة ثم علي بن أبي طالب وتنتهي عند الرسول صلى الله عليه وسلم .

٣ - ابي علي الحبالي وابنه أبي هاشم الجبائي : (٢) فالمتتبع لآراء القاضي عبد الجبار وخاصة في كتابه «شرح الأصول الخمسة» نجده كان بهشياً ، يؤيد آراء أبي هاشم أكثر من غيرها . وهو في الحقيقة لم يقرأ عليه شيء ولكن أخذ من تلامذته مثل أبو اسحاق بن عياش الذي سبق ذكره أما بالنسبة لأبي علي والد أبي هاشم لم يأخذ القاضي منه شيء إلا القليل ، لذلك نجده في كتابه «شرح الأصول الخمسة» ، يكثر من التأييد للابن ويفسد كلام الاب ، وان كان يأخذ بعض الأمور منه .

مكانته العلمية : وصل القاضي عبد الجبار إلى امامة أهل الاعتزال من شدة علمه وقوة عزيمته في طلب العلم . حتى أنه كان على المذهب الشافعي فقال عنه ابو حازم «سعد بن الحسين الرازي» ويمكن ان قاضي القضاة اراد ان يقرأ فقه ابي حنيفة على الشيخ ابي عبدالله فقال هذا علم كل مجتهد فيه نصيب ، وانامنهم انكن في اصحابي الشافعي فكان « (٣) ولم يتطور الكلام إلا عصره وعهده ، وكذلك وضع فيه الكتب ووزعها على مشارق الارض ومغاربها وكان أسلوبه فيها أسلوب واضح جلي لا يترك صغيرة ولا كبيرة إلا كتبها وناقشها حتى أنه لم يتسنا لأحد من عصره ان يكتب مثل ماكتب وكان حريصاً على طلب الدرس والعلم حتى ملئت الارض من كتبه ، واصبح الاعتماد بعد ترك كتب مشايخ المعتزلة من قبله بسبب تأليفاته القيمة . وصار كما سبق ان ذكرنا رئيس المعتزلة وعالمهم ، ذكر صاحب بن عباد يقول فيه مرة : « هو أفضل أهل الارض . وقال مرة : « أعلم أهل الارض» . (١) فقد بلغ في الفقه مبلغاً عظيماً ، ولكن اهتمامه بالكلام كان أكبر من ذلك ويقول هو عن نفسه : للفقه اقواماً يقومون به طلباً لاسباب الدنيا . وعلم الكلام فلاعرض فيه سوى العدل والتوحيد فليس إلا الله تعالى (٢) . قال الخليل الحافظ في الارشاد : « كتبت عنه ، وكان في حديثه ثقة ، لكنه داع إلى البدعه لايمكن الروايه عنه ابن أبي سليمان أحمد بن حسنيوه بن اسماعيل بن محمد المخلدي

تلاميذه : تتلمذ على القاضي طلاب نابهن على حد تعبير عبدالكريم عثمان منهم (٣)

١ - الامام المؤيد بالله (احمد بن الحسين الأمل) (٤) .

٢ - أبو رشيد سعيد النيسابوري (١)

٣ - ابو القاسم التنوخي (٢)

٤ - الشريف المرتضي ابو القاسم علي بن الحسين الموسوي (٣)

٥ - أبو يوسف عبدالسلام القرويني (٢)

٦ - أبو عبدالله الحسن بن علي الصيري . (٥)

٧ - أبو الحسين محمد بن علي البصري (٦)

٨ - أبو القاسم اسماعيل البستي

٩ - أبو حامد أحمد بن محمد النجار (٢) وغيرهم كثيرون . الأصول

مصنفاته : جميع من أرخ للقاضي عبد الجبار انه كان كثير التأليف تنوعها ، يقول صاحب المنية والأمل « هو الذي فتق علم الكلام ونشر بروده ، ووضع فيه الكتب الجلية التي بلغت الشرق والغرب وضمنها من دقيق الكلام وجليله مالا يتفق لأحد مثله حتى طبق الأرض كتبه وقال الحاكم (٢) «يقال ان له مائة ألف ورقة» . وقال صاحب لسان الميزان « وأملي عدة أحاديث وصنف الكتب الكثيرة في التفسير والكلام » وحدث الأسنوي : «ان مؤلفاته انتهت إلى اربع مائة ألف ورقه منها المحيط ٢٢ والمغني ١٣ ومختصر الحسنى ١٠ والأصول والعمد نيف وعشرون ... الخ (٤)

فمن هذه المؤلفات :

١ - شرح الأصول الخمسة (وهو يحتوي على عرض مفصل لأصولهم الخمسة التوحيد العدل الوعد والوعيد المنزله من المنزلين ، الامر بالمعروف والنهي عن المنكر) .

٢ - المحيط بالتكليف ، (وزعه على أسفار وبلغ عددها تسع اسفار عرض فيها التكليف وبعض الأصول مثل التوحيد والعدل وتكلم عن التولد)

٣ - تثبيت دلائل النبوة قال عنه ابن كثير من أجل مصنفاته واعظمتها وقد أبان فيه عن علم وبصيرة جيدة. (١)

٤ - تنزيه القرآن عن المطاعن .

٥ - شرح الآراء

٦ - الجدل

٧ - التفسير الكبي ذكر فيه بعض التأويلات الباطلة فقال ابن تيمية «هذا كالمعتزلة مثلاً فإنهم من أعظم الناس كلاماً وجدالاً ، وقد صنفوا

تفسير على أصول مذهبهم ، مثل والتفسير الكبير للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني ...» (٢)

٨ - شرح كشف الأغراض عن الأعراض

٩ - الفاشانيات .

١٠ - نصيحة المتفقه وغيرها كثير (١) .

وفاته: كما اختلف المؤرخون في تاريخ ميلاده كذلك في تاريخ وفاته. فانفقوا معظمهم انه توفي سنة ٤١٥ هـ في جماد الأولى . وخالف في ذلك ابن الاثير فقال مات سنة ٢١٤ ، وكذلك قال ابن شاکر الكتبي في عيوان التواريخ ، وقال البعض انه توفي سنة ٤١٦ هـ ، وسبب هذا الالتباس فيما نظن أن وفاته كانت في أواخر سنة ٤١٥ أي في شهر ذي القعدة حتى أن السمعاني أختلط عليه الامر فقال : توفي في أول سنة ٤١٦ ثم عاد إلى القول بأنه توفي سنة ٤١٥ هـ . (٢)

البحث الثاني : عصر القاضي عبد الجبار

- الأحوال السياسية- الأحوال الاجتماعية- الأحوال العلمية

١ - **الأحوال السياسية:** قامت الدولة البويهية في عام ٣٣٤ هـ في بلاد فارس ، وكان مؤسسها علي بن بويه وأخوه من الديلم من سكان جنوب غرب بحر قزوين ، وانتشر الإسلام بينهم على يد داعية شيعي رهو الحسن بن علي الاطروشي فنشأ وانشأ الرفضه وتبنوا فكرهم في إبان دولتهم ، فكانت دولة رافضية وان بقيت على علاقتها الظاهرة بخلفاء العباسيين السنيين لاغراض سياسيةوقد ظهرت العلاقة قوية بين الرفضه والمعتزلة في ظل هذه الدولة إلا إن تلك العلاقة كانت لها ارهاصات سابقة فأبو علي الجبائي (م ٣٠٣ هـ) - والذي عده ابن المرتضي في الطبقة الثامنة للمعتزلة - كما سبق ان ذكرنا قد رد كتاب عباد في تضليل أبي بكر ، بينما سكت عن كتاب الاسكا في المسمى «المعيار والموازنه» في تضليل علي علي أبي بكر ، والإسكافي (م ٢٤٠ هـ) من رؤوس المعتزلة وهو واضع ذلك الكتاب قبل الجبائي بزمن وقد سبق أن ذكرنا أن المأمون كان فيه نشيع وان ثمامه بن أشرس (م ٣٢٤ هـ) أوعز إليه بلعن معاوية على المنابر . ان مصادر الشيعة والمعتزلة تذكر أن واصلا وعمرو بن عبيد قد أخذوا عن عبدالله بن محمد وعبدالله أخذ عن محمد بن الحنفية ، وبالطبع فرواية نسبة الاعتزال إلى محمد بن الحنفية غير صحيح ولكنها تبقى شاهده على الأثر المتبادل بين الفكر الشيعي والإعتزلي . كذلك فقد روى الشهرستاني : « ما يؤكد هذا الاثر عندما ذكر أن زيد بن علي بن الحسين «تلمذ لواصل بن عطاء الغزال الأثخ رأس المعتزلة ورئيسهم ... وصارت أصحابه كلهم معتزله» . لكن شريف الشيخ صالح أحمد الخطيب في كتابه (١) : قد اثبت عكس ذلك وبرأ زيد بن علي مما نسب إليه ومن أظهر ماكان من علاقة الرفضه بالبويهيين والمعتزلة هو تعيين القاضي عبد الجبار رأس المعتزلة في عصره قاضياً لقضاة الرأي عام ٣٦٠ هـ والذي ولاه هو صاحب بن عباد وزير مؤيد الدولة البويهي .يقول ابن المرتضي الرفضي المعتزلي (٢) : «وإليه انتهت الرئاسة في المعتزلة حتى صار شيخها وعالمها غير مدافع» يقول المفريزي « ان مذهب الاعتزال نشأ تحت ظل الدولة البويهية في العراق وخراسان وماوراء النهر» وقد عدو ابن المرتضي في طبقات المعتزلة العديد من الرفضه المعتزلة في ذلك العهد منهم الشريف المرتضي الذي عده في الطبقة الثانية عشر وقد نال عنه الذهبي « وكان من الأكتياء الأولياء المتبحرين في الكلام والاعتزال والأدب والشعر لكنه أمامي جلد» وبهذا فقد ارتفع شأن الاعتزال مرة أخرى بعد انتهائه على يد المتوكل في الدولة العباسية على أيدي الروافض وفي ظل الدولة الرفضية البويهية . ومن يقرأ الدولة البويهية بالتفصيل يجدها مليئة بالحروب والتآمر على السلطات والمنتصر في الأخير هو الاعتزال والتشيع لعدم الانتباه له أو لتأييدهم له . (٢)

الأحوال الاجتماعية : - من يتتبع تاريخ الدولة البويهية يجد المجتمع مجتمع كثرت عليه الحروب والمجاعات حتى أنه بلى بمجاعات لا حد لها مات فيها النساء والرجال والأطفال مما أدى إلى تردي الأوضاع في ذلك العهد .ورغم ذلك كله فان الشيعة كانوا في اعز مايكون لنظام لهم في كل بداية سنتهم احتفالات في الأسواق وفعل مايريدون دون وقوف لهم بطريق . وكانت السلطة في ذلك الوقت مؤيدة لما يحدث لهم . ومايحدث منهم وكانت المخاصمات مستمرة بين أهل السنة وأهل التشيع في سنة ٣٣٨ هـ في ربيع الأول وكان النهب والسراقات منتشرة في ذلك العهد لضعف الدولة بسبب الحروب (١) . كذلك استعلاء المعتزلة الفكري لدى المعتزلة ، مما كانوا ليأبهوا برضى العامة أو سخطهم فيما يعلنون وما

يعتقون : فلا شفاعاة للنبي عن الكبائر دون توبه أو لا يرفع الميت بعد موته دعاء الأهل ولا الاستغفار من الأحياب - آراء كلها تصدم وجدان

العامه وعواظفهم . ولقد نعم الناس على القاضي عبدالجبار أنه قال في حق الصاحب بن

الأحوال التعليمية : من الحالة الاجتماعية يتطرق إلى الأذهان أن الحالة التعليمية كانت مضمحلة جداً .

المبحث الأول : قانون الإحباط والتكفير

* رأي القاضي عبدالجبار في قانون الإحباط والتكفير * رأي السلف الصالح في قانون الإحباط والتكفير . * الرد على القاضي عبدالجبار .

المبحث الأول قانون الإحباط والتكفير

نريد هنا أن نعرف ماهي وجوه الاستحقاق أو بمعنى آخر ماهي القوانين المؤثرة في عمل الانسان وفي المبحث سنعرض قانون الإحباط والتكفير .

ما رأي القاض رأي القاضي عبدالجبار في ذلك : يقول القاضي عبدالجبار : « ان المكلف لا يخلو إما أن يستحق الثواب أو أن يستحق العقاب من كل واحد منها قدرأ واحداً ، أو يستحق من أحدهما أكثر مما يستحق من الآخر . لا يجوز أن يستحق من كل واحد منهما قدرأ واحداً لما قد . مر ، وإذا استحق من أحدهما أكثر من الآخر فإن الأقل لا بد من أن يسقط بالأكثر ويزول ، وهذا هو القول بالإحباط والتكفير على ما قاله المشايخ » (١) توضيح ذلك :

١ - المكلف لا يخلو من حالتين :

أ - إما أن تخلص طاعاته ومعاصيه

ب - أو يجمع بينهما . وفي ذلك حالتين :

٢- بمعنى آخر :

أ - اما ان يستحق المكلف الثواب ، أو يستحق العقاب من كل واحد منها قدرأ واحداً وهذا أيضاً باطل في مذهبهم

ب - أو يستحق من أحدهما أكثر مما يستحق من الآخر من كلام القاضي يتبين :

١- ان الاحباط هو زوال الطاعات بالمعاصي في الكبائر من الذنوب .

٢- وأن التكفير هو : زوال المعاصي بالطاعات في الصغائر من الذنوب . (١)

رأي السلف في هذه القضية والرد على القاضي : للسلف في المكلفين في الدار الآخرة أربعة عشر طبقه :

(١) اعلاهن وهي طبقة الرسل المصطفين .

(٢) سائر الرسل على مراتبهم .

(٣) الأنبياء .

(٤) ورثة الرسل ، وخلفائهم من أممهم .

(٥) أئمة العدل وولاته .

(٦) المجاهدون في سبيل الله .

(٧) أهل الإيثار والصدقه والإحسان .

(٨) العاملون الذين ليس لهم إلا عملهم . هؤلاء لم يدخلوا في قانون الاحباط والتكفير موعودون بالجنة من عند رب العالمين . (١)

اما ما سيأتي ذكرهم فأنهم داخلون في قانون الإحباط والتكفير

٩- أهل النجاة : (٢) وهم الذين يؤدون ما فرض الله عز وجل عليهم ، ونهوا عما حرم عليهم . فهم وان ارتكبوا بعض الصغائر فان الله يكفر عنهم

ذلك قال تعالى « ان تجتنبوا كبائر ماتتهون عنه تكفر عنكم سيئاتكم وتدخلكم مدخلاً كريماً » (النساء : ٣١) وصح عنه صلى الله عليه وسلم

« أنه قال : « الصلوات الخمس ورمضان إلى رمضان والجمعة إلى الجمعة مكفرات لما بينهما مالم تغش كبيره » (٢) . فتكفير الصغائر يقع

بشيئين :

١ - الحسنات الماحية فيك الذين خسر فتكفير

٢ - اجتناب الكبائر .

١٠ - الطبقة العاشرة : المترفون على أنفسهم وماتوا على توبه . (١) . التوبه محبطه ومكفر لما قبلها من المعاصي يقول ابن تيميه (٢)

والقرآن والسنة قد على نجاتهم وقبول توبتهم والفرق بينهم وبين الذين قبلهم أن الذين قبلهم لم يرتكبوا الكبائر وجعلوا عمرهم في طاعته . اما الطبقة هذه فقد ارتكبوا الكبائر ولكن تابوا منها . ولا يستون عند الله عز وجل "

١١ - الطبقة الحادية عشر : قوماً خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً . (٢) فعملوا حسنات وكبائر ولقوا الله عز وجل مصرين عليها غير تائبين منها ، لكن حسناتهم أغلب من سيئاتهم ، فإذا وزنت بها ورجحت كفة الحسنات . فهؤلاء أيضاً ناجون فائزون

١٢ - الطبقة الثانية عشرة : قوم تساوت حسناتهم وسيئاتهم ، فتقابل أثرهما بحيث حسناتهم المساويه فمنعتهم من دخول النار وسيئاتهم المساوية منعتهم من دخول الجنة . فهؤلاء هم أهل الأعراف . (٢) . لم يفضل لأحدهم حسنه يستحق بها الرحمة من ربه ، ولم يفضل عليه سيئه يستحق بها العذاب ودليلهم من الكتاب قوله تعالى : « وبينهما حجاب . وعلى الأعراف رجالاً يعرفون كلا بسيماهم . ونادوا أصحاب الجنة أن سلام عليكم لم يدخلوها وهم يطمعون . وإذا صرفت ابصارهم تلقاء أصحاب النار قالوا ربنا لا تجعلنا مع القوم الظالمين » (الأعراف : ٤٦-٤٧) أن بين أهل الجنة والنار حجاب قيل هو السور الذي يضرب بينهم له باب باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب : باطنه الذي يلي المؤمنين فيه الرحمة وظاهرة الذي يلي الكفار من جهتهم العذاب . والأعراف جمع عرف وهو المكان المرتفع ، وهو سور عال بين الجنة والنار عليه أهل الأعراف (٣) يقول ابن كثير واختلفت عبارات المفسرين في أصحاب الأعراف من هم؟ وكلها قريبة ترجع إلى معنى واحد وهو أنهم قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم نص عليه حذيفه وابن عباس وابن مسعود وغير واحد من السلف والخلف رحمهم الله . وقد جاء في حديث مرفوع رواه الحافظ ابو بكر بن مردويه حدثنا عبدالله بن اسماعيل حدثنا عبيد بن الحسن حدثنا سليمان بن داود حدثنا النعمان عبدالسلام حدثنا شيخ لنا يقال له أبو عباد عن عبدالله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبدالله قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن استوت حسناته وسيئاته فقال : « أولئك اصحاب الأعراف لم يدخلوها وهم يطمعون » (١) قال عبدالله بن المبارك : أخبرنا أبو بكر الهذلي قال : كان سعيد بن جبير يحدث عن ابن مسعود قال يحاسب الله الناس يوم القيامة فمن كانت حسناته أكثر من سيئاته بواحدة دخل الجنة ومن كانت سيئاته أكثر بواحدة دخل النار ثم قرأ قوله تعالى : فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم » (الأعراف : ٨-٩) ثم قال إن الميزان يخف بمثقال حبه أو يرجح قال ومن تساوت حسناته وسيئاته كان من أصحاب الأعراف فوقوا على الصراط ثم عرفوا أهل الجنة وأهل النار فإذا نظروا إلى أهل الجنة نادوا سلام عليكم وإذا صرفوا ابصارهم إلى أصحاب النار قالوا « ربنا لا تجعلنا مع القوم الظالمين » (الأعراف : ٤٧)

١٣ - الطبقة الثالثة عشر : طبقة المحنة والبلية ، نعوذ بالله ، وأن كانت آخرتهم إلى عفو وخير . وهم قوم مسلمون خفت موازينهم ورجحت سيئاتهم على حسناتهم فغلبتها السيئات فهذه طبقة التي اختلفت فيها أقاويل الناس وكل فيها خوضهم وتشعبت مذاهبهم وتشقت آراؤهم :

١ - فطائفة كفرتهم وأوجبت لهم الخلود في النار وهذا مذهب أكثر الخوارج .

٢ - وطائفة جعلتهم منزلة بين المنزلتين وهم المعتزلة .

٣ - وطائفة خلدتهم في النار دون الحكم عليهم بالكفر وهم البكريه ..

٤ - المرجئه وهم الذين يرجئون أمرهم إلى الله عز وجل .

٥ - الصحابة والتابعين وأئمة الحديث وهو ماسبق ان ذكرناه بأن يعذب على حسب سيئاته ثم يدخل الجنة بعد ذلك . (١)

١٤ - الطبقة الرابعة عشرة : والأخيرة : (٢) قوم لا طاعة لهم ولا معصية ، ولا كفر ولا إيمان . بعد هذا العرض السريع لمذهب أهل السنة والجماعة نريد هنا ان نقتبس منه الرد على القاضي في منهجه في قانون الأحباط والتكفير .

١ - أن اعتماد المعتزلة والقاضي على العقل دون الرجوع إلى السمع أدى بهم إلى أخطاء جسيمه ومن ضمن ذلك قولهم بالإحباط والتكفير .

وكذلك استدلالهم عقلاً على عدم المساواة بين الحسنات والسيئات رغم ثبوتها سمعا . وهو كما قررنا فيما سبق في سورة الأعراف وأقوال العلماء (٢) .

٢ - أن قولهم او قول القاضي « أو يزيد أحدهما على الآخر فإنه لا بد من أن يسقط الأقل بالأكثر » (٤) . يقول ابن تيميه : « كما بين ان الصدقة يبطلها المن والأذى ، وأن الرياء يبطل العمل ، وأنه يتقبل الله من المتقين » (١) .

٣ - أما ان اردت ابطالها بالكية فهذا باطل لأن قول أهل السنة والجماعة مخالف لقول القاضي . كما سبق .

بروي ابن تيميه رأي أهل السنة والجماعة في هذه المسألة ، فيقول : ... إن الله جعل للسيئات ما يوجب رفع عقابها ، كما جعل للحسنات ما قد يبطل ثوابها ، لكن ليس شيء يبطل جميع السيئات إلا التوبه ، كما أنه ليس شي الحسنات إلا الردة ... » (٢) .

* رأي القاضي عبد الجبار في قانون الموازنة* رأي السلف الصالح في هذا القانون* الرد على القاضي عبد الجبار* نتيجة توصلت إليها الباحث ولم يقطع بصحتها ، ولكن استدلت عليها ببعض الأدلة

المبحث الثاني قانون الموازنة

بعد أن عرضنا المبحث الأول قانون الإحباط والتكفير مازال هناك نقاط لم تتطرق لها وتركناها لهذا المبحث ألا وهي قانون الموازنة الذي هو فرع من قانون الإحباط والتكفير .

ما رأي القاضي عبد الجبار في هذا القانون : يقول القاضي : « وصورته أن يأتي المكلف بطاعة استحق عليها عشرة أجزاء من الثواب وبمعصية استحق عليها شربين جزءاً من العقاب ، فمن مذهب أبي علي أنه يحسن من الله تعالى أن يفعل به في كل وقت عشرين جزءاً من العقاب ، ولا يثبت لما كان قد استحقه على الطاعة التي أتى بها تأثير ، بعد ما ازداد عقابه عليه وقال أبو هاشم لا ، بل يقبح من الله تعالى ذلك ولا يحسن منه أن يفعل به من العقاب إلا عشرة أجزاء ، فأما العشرة الأخرى فإنها تسقط بالثواب الذي قد استحقه على ما أتى به من الطاعة ، وهذا هو الصحيح من المذهب ، ولعمري أنه القول اللائق بالله تعالى دون ما يقوله : أبو علي « (١) .

ما رأي السلف في هذا القانون ؟ ومالرد على القاضي ؟ يقول ابن القيم « والقرآن والسنة قد دلا على الموازنة وإحباط الحسنات بالسيئات . فلا يضرب القرآن بعضه ببعض ، ولا يرد القرآن بمجرد كون المعتزلة قالوه ، فعل أهل الهوى والتعصب – بل تقبل الحق ممن قاله . على من قاله « (١)ورد الباطل اما القول بالاحباط فقد سبق ذكره في قانون الإحباط والتكفير .وهنا نريد أن نعرض قانون الموازنة يقول تعالى « والوزن يومئذ الحق فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون . ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم بما كانوا بآياتنا يظلمون » (الأعراف ٨-٩) وقال تعالى « ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً وإن كان مثقال حبه من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين » (الانبيا ٤٧) وقال تعالى « فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم في جهنم خالدون » (المؤمنين ١٠٢-١٠٣) . وغيرها من الآيات كثير وأجمع أهل السنة والجماعة على أن من رجحت سيئاته بواحدة دخل النار وهؤلاء هم القسم الذين جاءت فيهم الأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإنهم يدخلون النار فيكونون فيها على مقدار ١ - نفس الردود السابقة في قانون الإحباط والتكفير .

٢ - أما بالنسبة لقول ابي هاشم الذي أيده فيه القاضي الذي ذهب إلى أن الاحباط والتكفير يكون من الطرفين ، فكما تحبط الطاعات المعاصي كذلك تحبط المعاصي الطاعات ، فمثلاً من أطاع عشرين وعصى عشرين فإنه تذهب طاعاته بما يقابلها من المعاصي ولا يبقى عليه سوى الزائد من معاصيه ، إن قوله ينبىء على أنه لا يمكن أن يستحق المكلف الثواب والعقاب معاً ، وهو باطل لقول ابن تيمية السابق والأحاديث المتواترة على أن الله عز وجل يعاقب العاصي ثم يخرجها إلى الجنة ، لأنه لا يمتنع أن يستحقهما جميعاً فيعاقبه الله على قدر ذنبه ثم يثيبه .

٣ - أن الله عز وجل وعد من لم يشرك به شيء أن يغفر له ان شاء له ذلك قال تعالى « إن الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء(النساء : ٤٨) . فالآية تدل على أن الله عز وجل يغفر ما دون الشرك لمن يشاء من عبادة (١) فيمكن بهذا القول من لا يحاسبه على أي معصية عصاها آياه من العشرين .

٤ - يقول عواد المعتقد يقال لأبي هاشم يلزم على قولك هذا أنه لو كانت الطاعات بعدد المعاصي ، للزم القول يستوطنهما معاً عليه فإن سقط أحدهما قبل الآخر لم يسقط المتأخر بالمتقدم عليه ، لأنه بعد سقوطه لا يبقى له تأثير في إسقاط الآخر ، وإن تقارن سقوطهما لزم وجودها معاً قبل سقوطها مع أن وجود كل منهما ينفي وجود الآخر ويمانعه ، وذلك يدل على بطلان قول أبي هاشم في الإحباط والموازنة « (١)

هـ - يقول امام الحرمين الجويني « وكل ما ذكره خبط لا تحصيل له إذ ليس بإزاء معرفه الله تعالى كبيرة يربو وزرها على أجزها ، والاشياء تعرف بأضدادها ، فيعلم أجر المعرفة بوزر ضدها ، فكان من حقهم ان يدروا الزلات بالمعرفة ، فإذا لم يفعلوا ذلك ، بطل هديانهم بتغالب الأعمال وسقوط ألقها بأكثرها ثم لا يبعد في العقل أن تكثر طاعات عبد وتصدر منه زلات ويعاقبه سيده عليها زمن ثم يرده إلى كرامته ، وإن كانت زلاته أقل ، وكل ما ذكره تحكم لا تحصيل له ، ثم التويه ندم على مانصفها ، ومن سعي في الارض بالفساد وغيره ، وثابر على انتهاك الحرمات دهره ، فالندم الواحد عليها يحبطها وإن كانت لا تبلغ مبلغها في التعب والنصب ، فيطل كل ما قالوه « (١) . نجد ان جميع الردود

في قانون الإحباط والتكفير تصلح أن يكون ردود في قانون الموازنة والعكس صحيح. لذلك كانت هنا نتيجة توصلت إليها لا أحكم بصحتها ولكن يؤيدها بعض الأدلة :

- ١- يقول عبدالكريم عثمان « لكن القاضي يقصر حدود إسقاط الطاعة عن المعاصي على الصغائر دون الكبائر ، لأن الكبيره عنده دون التويه عنها توبه صحيحه لا تسقط بأي طاعه أخرى» (٢) .
 - ٢ - قول القاضي عبدالجبار « فإن قيل : إنه إذا علم أننا يستحق على الصغيره من العقاب يسقط حمله من ثوابه على قولكم بالموازنة ، لا يكون معزى بفعله ولا مبعوثاً عليه . قيل له : أما على مذهب أبي علي فلا كلام فإنه لا يقول بالموازنة ، وأما علي مذهب أبي هاشم ، فالجواب ، إن المكلف إذا علم انتقاعه بالصغيرة بالحال ، وعلم أنه لا يشتهي شيئاً في الآخرة إلا وصل إليه ما يشتهي ، فإنه لا يبالي بسقوط ما سقط من ثوابه » (٣) وهذا كلام صريح في الاعتراف بان قانون الإحباط والتكفير والموازنة في الصغائر دونما الكبائر .
 - ٣ - قول القاضي والمعتزلة بتخليد صاحب الكبيرة في النار ، دليل على عدم اعترافهم بأي مسقط للكبيرة .
 - ٤ - قول القاضي عبدالجبار : « .. إتصل بهذه الجملة ، الكلام في الصغيرة والكبيرة وما يتعلق بهما لأننا إذا قلنا : إن ما يستحقه المرء على الكبيرة من العقاب يحبط ثواب طاعته قانون الإحباط - ما يستحقه على الصغيرة مكفر في جنبه ماله من الثواب - قانون «التكفير» (١) هذا دليل على ن النتيجة التي وصلنا إليها قاربت الصحة لأن الإحباط يكون بالكبائر كما قررنا وهو زوال الطاعات بالمعاصي .
 - هـ - وكذلك قوله : (٢) « غير أن كثرة الطاعة إنما تؤثر في سقوط ما يستحقه من العقوبة إذا كان الكلام في الصغائر أما الكبائر فإن عقابها لا يزول بكثرة الطاعات » (٣) والتكفير يكون بالصغائر كما قررنا وهو زوال المعاصي بالطاعات .
- وأيضاً هناك ردود مشتركة بين قانوني الإحباط والتكفير وقانون الموازنة أحب أن اذكرها تأييد للرأي - رأي السلف - والنتيجة التي توصلت إليها السابقة :

- ١ - أن قولهم أن الذنب الواحد يحبط جميع الطاعات خلاف قوله تعالى :
- ٢ - ان الطاعات ثابتة حقائقها صحيح أدائها ، والإصرار على الكبائر لو كان يدرأ ثواب الطاعات لكان ينافي صحتها كالردة ومفارقة المله ؛ فإنها لما كانت محبطة كانت منافيه لصحة العبادات فدل ذلك على بطلان قولهم ان الكبيرة الواحدة تحيط بجميع الأعمال (٢) وهذا رد على قول القاضي عبدالجبار « ... إن ما يستحقه المرء على الكبيره من العقاب يحبط ثواب طاعته ...» (٣)
- ٣- قولهم ان هذا ينبني على زعمهم ان مرتكب الكبيرة يستحق النار مخلداً فيها ، فسوف نبطل هذا القول إن شاء عز وجل في هذا المبحث الرابع بعد توضيح معنى الكبيره والصغيرة في المبحث الثالث من هذا الفصل

المبحث الثالث - الكبيرة والصغيرة

* رأي القاضي عبدالجبار في الصغيرة والكبيرة * رأي السلف في الكبيرة والصغيرة

المبحث الثالث : الكبيرة والصغيرة

سوف نقرر هنا معنى الكبيرة والصغيرة عند القاضي عبد الجبار والسلف :

ما رأي القاضي عبدالجبار في ذلك :يقول القاضي : « أن الكبيرة في عرف الشرع هو ما يكون عقاب فاعله أكثر من ثوابه إما محققاً إما مقدراً » . (١) ويقول في الصغيرة :« أما الصغيرة فهو ما يكون ثواب فاعله أكثر من عقابه ! إما محققاً وإما مقدراً » (٢) نجد ان القاضي دائماً يشير أنه احتز في الموضوعين بقوله : إما محققاً أو مقدراً عن الكافر ومن لم يطع البتة وأنه في أفعال الكافر الصغير والكبير ، بحيث أنه حتى لو كان له ثواب لا حبط بما ارتكبه من المعصية ، ويكون عقاب ما أتى به من الصغيرة مكفراً في جنب ما يستحقه من الثواب .

ما رأي السلف في الكبيرة والصغيرة:بعد عرضنا لرأي القاضي عبدالجبار نريد أن نعرف تعريف ومنهج

١ - قيل أنها سبعة .

٢ - قيل أنها سبعة عشر . (١) .

يقول ابن تيميه :« ومن قال : هي سبعة عشر ، فهو قول بلا دليل » (٢) .

٣ - وقيل ما اتفقت الشرائع على تحريمه . (٢)

يقول ابن تيمية « أن تلك الأقوال فاسدة فقول من قال إنها اتفقت الشرائع على تحريمه ، دون ما اختلفت فيه ، يوجب أن تكون الجنه من مال اليتيم ومن السرقة ، والخيانة ، والكذب الواحدة ، وبعض الاساءات الخفية ، ونحو ذلك كبيرة وأن يكون الفرار من الزحف ليس من الكبائر ، إذ الجهاد لم يجب في كل شريعة وكذلك يقتضى أن يكون التزوج بالمحرمات بالرضاعه والعهر وغيرها ليس من الكبائر لأنه مما لم تتفق عليه الشرائع . وكذلك إمساك المرأة بعد الطلاق الثالث ، ووطؤها بعد ذلك مع اعتقاد التحريم » (٤) .

٤ - وقيل : مايسد باب المعرفة بالله عز وجل . (٥)

هـ - وقيل : ذهاب الأموال والأبدان . (٢) يقول الطحاوي راداً على هذا التعريف : « يقتضي أن شرب الخمر ، وأكل لحم الخنزير والميتة والدم ، وقذف المحصنات - ليس من الكبائر ! وهذا فاسد » . (٣)

٦ - وقيل : سميت كبائر بالنسبة والإضافة إلى ما دونها . (٤) يقول ابن تيمية : « ومن قال : إنها سميت كبائر بالنسبة إلى ما دونها ، وأن ما عصى الله به فهو كبيره » فإنه يوجب أن لا تكون الذنوب في نفسها تنقسم إلى كبائر وصغائر وهذا خلاف القرآن ، فان الله قال : « والذين

٧ - وقيل : لا تعلم أصلاً ، أو انها اخفيت كليله القدر . (٢) . يقول ابن تيمية : « ومن قال : إنها مبهمه ، أو غير معلومة ، فإنما أخبر عن نفسه أنه لا يعلمها ، (٣)

٨ - وقيل إنها إلى السبعين أقرب (٤) يقول أبو العز الحنفي « فإن من قال سبع أو سبعة عشر أو إلى السبعين أقرب : مجرد دعوى (٥) .

٩ - وقيل : كل ما نهى الله عنه فهو كبيرة . يقول أبو العز : « ومن قال : ... أو كل ما نهى الله عنه فهو كبيرة :

يقتضي أن الذنوب في نفسها لا تنقسم إلى صغائر وكبائر وهذا فاسد لانه خلاف النصوص الدالة على تقسيم الذنوب إلى صغائر وكبائر (١) . وهذا نفس الرد على التعريف السادس من هذا الباب .

١٠ - وقيل : إنها ما يترتب عليها حد أو توعدها بالنار ، أو اللعنه ، أو الغضب ، وهذا أرجح الأقوال . (٢) .

وقلنا : إن هذا الضابط أولي من سائر تلك الضوابط المذكورة لوجوه :

١ - أنه المأثور عن السلف ، كابن عباس ، وابن عيينه ، وأحمد بن حنبل ، وغيرهم . (٣) .

٢ - قال تعالى : « إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلاً كريماً » فقد وعد مجتنب الكبائر بتكفير السيئات .

واستحقاق الوعد الكريم . وكل من وعد بغضب الله عز وجل أو لعنته أو نار أو حرمان جنه ، أو ما يقتضي ذلك ؛ فانه خارج عن هذا الوعد ، فلا يكون من مجتنب الكبائر وكذلك من استحق أن يقام عليه الحد لم تكن سيئاته مكفوره عنه باجتتاب الكبائر . (٤) .

٣ - ان هذا الضابط مرجعه إلى ما ذكره الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم في الذنوب ، فهو حد يتلقى من خطاب الشارع .

٤ - ان هذا الضابط يمكن الفرق به بين الكبائر والصغائر ، بخلاف تلك الأقوال السابقة التي بينا وجه فسادها . (١) هذا بالنسبة للكبيرة

اما بالنسبة للصغيرة:

ايضاً اختلف عبارات السلف في ذلك :

١ - منهم من قال : الصغيرة مادون الحدين : حد الدنيا وحد الآخرة .

٢ - ومنهم من قال : كل ذنب لم يختم بلعن أو غضب أو نار .

٣ - ومنهم من قال : الصغيرة ما ليس فيها حد في الدنيا ولا وعيد في الآخرة ، أي وعيد منصوص . (٢) وهذه الأقوال الثلاثة مأثورة عن السلف

كابن عباس ، وذكره أبو عبيده ، وأحمد بن حنبل وغيرهم . هذا بالنسبة للصغيرة . وهناك ذنوب ممكن تكون كبير ويقترن بها ما يلحقها

بالصغيرة ، أو صغيرة ويقترن بها ما يلحقها بالكبائر كيف يكون ذلك : « أن الكبيرة إذا اقرنت بالحياء والخوف والاستعظام فان ذلك يلحقها

بالصغائر وكذلك فان الصغيرة والعياذ بالله إذا اقرنت بقلة الحياء وعدم المبالاة وترك الخوف والاستهانة بها قد يؤدي إلى ما يلحقها بالكبائر .

وهذا مانبه عليه ابو العز الحنفي في كتابه . (١)

البحث الرابع حكم الفاسق

* رأى القاضي عبد الجبار في ذلك . * أدلته على استحقاق الفاسق للعقوبة * أدلته على أن الله يفعل بالفاسق ما يستحق * أدلته على ان الفاسق

خالد مخلد في النار . * رأى السلف الصالح في الفاسق .

- في الدنيا . - في الآخرة .

البحث الثالث حكم الفاسق

بعد أن عرضنا الكبيرة والصغيرة عرض موجز ، نريد هنا معرفة حكم الفاسق وان كنا تطرقنا إليه في قانوني الاحباط والتكفير والموازنة ولكن هنا بشيء من التفصيل .ما راي القاضي عبدالجبار في الفاسق :يقول عبدالكريم عثمان : « وقد بحث القاضي هذا الموضوع على ثلاث مراحل : فبين أولاً الأدلة على استحقاق الفاسق للعقوبة ، ثم تدرج منه إلى القول بأن الله يفعل في الفاسق ما يستحق ، وأخيراً أعلن رأي المعتزلة في تخليد الفاسق في النار " (١) وسوف ابدأ بشرح ذلك بالتفصيل عند القاضي :

١- الأدلة على استحقاق الفاسق للعقوبة :يقول القاضي :

أ - والذي يدل على أن الفاسق يستحق العقوبة قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما » (المائدة : ٣٨) .

٢ - أن الله سبحانه وتعالى يفعل في الفاسق ما يستحق : يقول القاضي : « والذي يدل على ذلك هو العقل والشرع » (١) .

أ- العقلفهو أن الفاسق إذا علم أنه لايعاقب وإن ارتكب الكبيرة كان يكون مغري على القبيح ويكون في الحكم كأن قيل له أفعل فلا بأس عليك ب - وأما الشرع :فهو أن الأمة اتفقت على أن المشرك يعذب بين أطباق النيران ، ويعاقب أبد الأبدين «ودهر الداهرين» فكيف يصح إطلاق القول بأنه لا يعاقب ؟وقد رد القاضي على فرقه تقول بالعفو عن الفاسق بقوله : « والذي يدل على فساد هذا المذهب ، طريقان اثنان :

أحدهما : طريقة مركبه من العقل والسمع ، والأخرى طريقة سمعيه « . (٢) .

أ- أما المركبه :فهي أن الفاسق لا يخلو ؛ إما أن يدخل الجنة أو النار ، إذ لا دار بينهما .

١ - فإن دخل النار فهو الذي نقوله

٢ - وان دخل الجنة فلا يخلو :

(إما أن يكون مثابا (ب) أو منفصلاً عليه .لا يجوز أن يكون مثاباً لأن إثابه من لا يستحق الثواب يقبح ، ولا يجوز أن يدخل الجنة منفصلاً عليه لأن الأمة قد اتفقت على أن المكلف إذا دخل الجنة يجب أن يكون حاله متميزاً عن حال الولدان المخلدين ، فيجب أن يكون معاقباً على ما نقوله .

ب - وأما السمعية : (١)

فهو أن يستدل بعمومات الوعيد على ذلك .

قال تعالى : ومن يعصي الله ورسوله فان له نار جهنم خالدين فيها ابداً « (الجن : ٢٣) .

قال تعالى : « من يعمل سوء يجزي به » (النساء ١٢٣)

٣ - وأخيراً أعلن رأي المعتزلة في تخليد الفاسق في النار :- (٢)

برأي القاضي أن الفاسق يخلد في النار ويعذب فيها أبد الأبدين ودهر الداهرين ، وعطف عليه الكلام في أنه يستحق العقاب على طريق الدوام ويرى أن الذي يدل على أن الفاسق يخلد في النار ويعذب فيها ابداً :-

(١) عمومات الوعيد التي سبق ذكرها والتي تدل على خلود الفاسق

(٢) طريقة مركبه وهي : أن العاصي لا يخلو حاله من أحد أمرين :

أ - إما أن يعفي عنه .

ب - أو لا يعفي عنه فإذا كان القول الثاني وهو أن لايعفي عنه فقد بقي في النار خالداً ، وهو الذي قوله القاضي .وإن كان « الأول وهو أن يعفي عنه فلا يخلو من أمرين :

(١) إما أن يدخل الجنة

(٢) أو لا يدخل الجنة

فإن كان القول الثاني وهو عدم دخول الجنة لم يصح لأنه لا دار بين الجنة والنار ، فإذا لم يكن في النار وجب أن يكون في الجنة لا محاله ، وإذا دخل الجنة فلا يخلو ، إما أن يدخلها مثاباً أو منفصلاً عليه ، لايجوز أن يدخل الجنة منفصلاً عليه لأن الأمة اتفقت على أن المكلف إذا دخل الجنة فلا بد من أن يكون حاله متميزاً عن حال الولدان المخلدين وعن حال الأطفال والمجانين ، ولا يجوز أن يدخل الجنة مثاباً لأنه غير مستحق ، وإثابه من لا يستحق الثواب قبيح .

والله سبحانه وتعالى لا يفعل القبيح .هذا ملخص قول القاضي عبدالجبار في الفاسق . (١) .

ما راي السلف الصالح في مرتكب الكبيرة - الفاسق - ؟

سنشرح رأي السلف على شكل عدة أسس ونقاط وهو مذهب أهل السنة والجماعة: مع التنبيه أننا سنتكلم عن صاحب الكبيرة الذي مات على

ذنبه ، أما الذي تاب فقد محي الله عنه ذنبه كأنه لم يكن ، لقوله صلى الله عليه وسلم : «التوبة تمحو ما قبلها» (١) وهو كالتالي :

١ - الأساس الأول : أهل السنة والجماعة يقولون أنه لا يخلد في النار إلا الكافر والمشرک والمنافق النفاق الاعتقادي قال تعالى : « ألم يعلموا أنه من يحاد الله ورسوله فأن له نار جهنم خالداً فيها ذلك الخزي العظيم » (التوبة : ٦٣) . قال تعالى : « وعد الله المنافقين والكفار نار جهنم خالدين فيها هي حسبهم ولعنهم الله ولهم عذاب مقيم : (التوبة : ٦٨) . يقول القرطبي في الآيه الأولى : « ألم يعلموا : يعني المنافقون ، والمحاداة : وقوع هذا في حد وذلك في حد ، كالمشاقه يقال : حاد فلان أي صار في حد غير حده « بمعنى مجاوزة الحدود . » . فأن له نار جهنم ؛ فوجوب النار له » (١) ويقول في الآيه الثانية : « ولهم عذاب مقيم : أي واصب دائم» (٢) قال تعالى : فأما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها مادامت السموات والارض إلا ما شاء ربك إن ربك فعال لما يريد (هود ١٠٦-١٠٧)

قال القرطبي : « فأفهم الله تخليد الكفرة بذلك " . (١) قال تعالى : « إن الذين كفروا من أهل الكتاب ، والمشرکين في نار جهنم خالدين فيها أولئك هم شر البرية » (البيئة : ٦) . وهذه الآيات وغيرها كلها صريحة أن الخلود في الآخرة للمشرکين والكافرين والمنافقين نفاق اعتقادي . وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال : « كنت رديف النبي صلى الله عليه وسلم على حمار ، فقال لي : يا معاذ ، أتدري ما حق الله على العباد ؟ وما حق العباد على الله ؟ قلت : الله ورسوله أعلم . قال : حق الله على العباد : أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً ، وحق العباد على الله : أن لا يعذب من لا يشرك به شيئاً قلت : يا رسول الله ، أفلا أبشر الناس ؟ قال « لا تبشروهم فيتكلوا » (أخرجه في الصحيحين) (٢) وللترمذي وحسنه عن أنس : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « قال الله تعالى : يا ابن آدم ، لو اتيتني بقراب الارض خطايا ثم لقيتني لا تشرك بي شيئاً لايتك بقرابها مغفرة » أخرجه الترمذي عن ابن مسعود رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مات وهو يدعو من دون الله ندا دخل النار " أخرجه البخاري عن جابر رضي الله عنه قال : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من لقي الله لا يشرك به شيئاً دخل الجنة ، ومن لقيه يشرك به شيئاً دخل النار " أخرجه مسلم . قوله : « من لقي الله لا يشرك به شيئاً . قال القرطبي : أي لم يتخذ معه شريكاً في الإلهية ، ولا في الخلق ، ولا في العبادة . ومن المعلوم من الشرع المجمع عليه عند أهل السنة وان مات على ذلك فلا بد له من دخول الجنة ، وإن جرت عليه قبل ذلك أنواع من العذاب والمجنه ، وأن مات على الشرك لا يدخل الجنة ولا يناله من الله رحمة ، ويخلد في النار أبد الأباد ، من غير انقطاع عذاب ، ولا تصرف أماد وقال النووي : أما دخوله النار فهو على عمومته ، فيدخلها ويخلد فيها ، ولا فرق فيه بين الكتابي واليهودي والنصراني ، وبين عبدة الأوثان وسائر الكفرة ولا فرق عند أهل الحق بين الكافر عناداً وغيره ، ولا بين من خالف مله الإسلام وبين من انتسب إليها ثم حكم بكفره بجده وغير ذلك . وأما دخول من مات غير مشرك الجنة فهو مقطوع له به لكن إن لم يكن صاحب كبيره مات مصراً عليها دخل الجنة أولاً ، وإن كان صاحب كبيرة مات مصراً عليها فهو تحت المشيئة ، فإن عفا الله عنه دخل الجنة أولاً ، وإلا عذب في النار ثم أخرج من النار وأدخل الجنة . (١)

الأساس الثاني : بعد ان انتهينا من قول أهل السنة والجماعة فيمن يخلد في النار وهو الكافر والمشرک والمنافق نفاق اعتقادي نأتي للصف الآخر وهو من لقي الله عز وجل بذنبه بكبيرته - ولا أقيم عليه حد ولم يتوب منها أي لم يقم عليه . الدنيا مثله اليد على السرقة - والجلد على الخمر .. وغيرها لكنه بقي موحداً لم يشرك بالله يكفر فحاله في الآخرة كما يأتي :

١- عنده مطلق الامن من الخلود في النار فلو لبث في النار احقاباً وتقلب في الجحيم سنين سيخرج يوماً من الأيام . قال بذلك القرطبي والنووي وغيرهم من أهل السنة والجماعة وقد سبق ايراد كلامهم في ذلك .

ب - أن مصيرهم الأخير بعد خروجهم من النار هو الجنة . وهذه الفقرة وما قبلها سواء في الأحكام والأدلة فقال الطحاوي : « وأهل الكبائر من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في النار لا يخلدون إذا ماتوا وهم موحدون وإن لم يكونوا تائبين ، بعد أن لقوا الله عارفين ، وهم في مشيئته ورحمته ان شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضلته ، كما ذكر عز وجل في كتابه « إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ، النساء (٤٨) وإن شاء عليهم في النار بعدله ، ثم يخرجهم منها برحمته ، وشفاعه الشافعين من أهل طاعاته ، ثم يبعثهم إلى جنته ، ذلك بأن الله تعالى مولى أهل معرفته ، ولم يجعلهم في الدارين كأهل نكرته ، الذين خابوا من هدايته ، ولم ينالوا من ولايته ، اللهم يا ولي الإسلام وأهله ثبتنا على الإسلام حتى تلقاك به) (١) وهذا القول رد في مجمله على القاضي عبد الجبار في قوله بعدم التفضل بالعفو ، وكذلك رد عليه في قوله بتخليد أهل الكبائر في النار أما قول القاضي في ان الآيه السابقة هي فيمن تاب هذا قول فاسق لأن التوبة لا خلاف أنها تمحو الذنوب ، وإنما الخلاف في غير التائب .

ج - هل دخول هؤلاء امر حتماً أو استثنائي : دخولهم النار ليس امر حتماً فأمرهم إلى الله عز وجل فهو العالم بأحوالهم فضل منه وإحساناً وعدله منه وقسطاً . كما قال تعالى : « قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعاً ، انه هو الغفور الرحيم » (الزمر : ٥٣) . وهذه الآية رد على القاضي أيضاً ان التوبة للشرك وغيره هذا بالنسبة للحكم الأخروي .

اما الحكم الدنيوي : كيف يكون التعامل الشرعي مع أصحاب الكبائر :

١ - أهل السنة والجماعة لا يكفرون أحد من أهل القبلة بمجرد ارتكابه للكبيرة شرطين :

أ - عدم استحلله لهذا الذنب .

ب - عدم وقوعه في ناقض من نواقض الإسلام . إذا لم تتوفر هذان الشرطان لا نكفره .

أ - وعدم انكاره شيء من أمور الشريعة أو أحل شيء محرم . (١)

ب - إذا استحل الذنب أو دفع في ناقض من نواقض الإسلام ، لا يحكم عليه حتى يعلم وتقام عليه الحجة فان استمر واصر حكم عليه بالكفر والردة ويطبق في حقه أحكام المرتدين قال الطحاوي : « ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ، مالم يستحلله ، (٢) .

ج - ان فعل الكبائر غير مستحل لها ولا وقع في ناقض من نواقض الإسلام يسمى مسلم عاص ، كما قاله العلماء (مسلم باسلامه كافر

بكبيرته) يقول الامام ابن جرير رحمه الله : « والصواب من القول في ذلك عندنا في معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يزني الزاني

حين يزني وهو مؤمن ، قول من قال : يزول الأسم الذي هو معنى المدح إلى الاسم الذي هو بمعنى الذم فيقال له : فاسق ، فاجر ، زان ،

سارق ، وذلك ان الاختلاف بين جميع علماء الأمة أن ذلك من اسمائه مالم يظهر منه خشوع التوبة فيما ركب من المعصية ... فإن قال لنا

قائل أفيزول عنه اسم الإيمان بركوبه ذلك ؟ قيل له يزيله عنه بإطلاق ويثيبه له بالصله والتقديد فإن قال : وكيف يزيله عنه بالإطلاق ويثيبه

له بالصله والتقديد ؟ قيل : يقول : مؤمن بالله ورسوله مصدق قولاً بما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم . ولا يقال مطلقاً هو مؤمن »

(١) يقول الامام أحمد رحمه الله : « من أتى هذه الأربعة : الزنا والسرقه وشرب الخمر ، النهبه التي يرفع الناس فيها أبصارهم إليه ، أو مثلهن

أو فوقهن فهو مسلم ولا أسميه مؤمناً ، ومن أتى دون الكبائر تسميه مؤمناً ناقص الإيمان » (٢) ولكن هنا إشكال وهو أن بعض الآيات سمت

بعض الذنوب كفراً . (١) قال تعالى « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون (٢) وقال صلى الله عليه وسلم : « سباب المسلم فسوق

، وقتاله كفر » وقال صلى الله عليه وسلم : « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » حسن صحيح . (٣) وقال صلى الله عليه

وسلم : « من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما » (٤) وفي رواية : « إذا كفر رجل أخاه فقد باء بها أحدهما » ولكن عند السلف ليس

هذا أشكال لأن هناك كفر دون كفر ، ونفاق دون نفاق ، وظلم دون ظلم ، وفسوق دون فسوق . وحينئذ فقد يجتمع في الانسان ايمان ونفاق ،

وبعض شعب الايمان وشعبه من شعب الكفر ، كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « اربع من كن فيه كان منافقاً

خالصاً ، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : « اذا حدث كذب ، واذا ائتمن خان ، واذا عاهد غدر ، واذا

خاصم فجر » وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من مات ولم يغزر ولم يحدث نفسه بالجهاد - بالغزو - مات على شعبه نفاق

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لابي ذر : " إنك أمرؤ فيك جاهليه » . وفي صحيح مسلم عن أبي هريره رضي

الله عنه قال صلى الله عليه وسلم : « قال رسول الله اثنتان في الناس هما بهما كفر : الطعن في النسب والنياحه على الميت " (١) وقد سرد ابن

تيميه رحمه الله أدله شتى في هذا المجال . ثم قال « وتظاهر هذا موجودة في الأحاديث . وقال ابن عباس وغير واحد من السلف في قوله

تعالى « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » « فأولئك هم الفاسقون » .. « والظالمون » . كفر دون كفر ، وفسق دون فسق ، وظلم

دون ظلم وقد ذكر أحمد والبخاري وغيرهما . (٢)

الذاتة

١ - القاضي عبد الجبار يثيب ويعاقب العبد والمكلف قبل ورود الشرع وبعده .

٢ - اتفق القاضي عبد الجبار مع السلف في حكم الصبي الدنيوي في عدم التكليف ولكن في الأمور الأخرويه كان هناك خلاف بين السلف .

٣ - قول القاضي عبد الجبار بقانوني الإحباط والتكفير والموازنة وتطبيقها على الصغائر دونما الكبائر قولاً واضح الخطأ .

٤ - قول القاضي عبد الجبار بأن مرتكب الكبيرة في النار خالداً مخلداً ابد الأبد .

٥ - مذاهب أهل السنة والجماعة في كل القضايا السابقة هو منهج الكتاب والسنة لا يزيغ عنها إلا هالك

٦ - مذهب أهل السنة والجماعة هو المذهب الموافق بين صحيح المنقول صريح المعقول .

٧- ترجيح ثلاثة أقوال من أقوال العلماء في حكم الصبي أو الأطفال في الآخرة :

- أ - أطفال المؤمنين في الجنة .
ب - التوقف في أطفال المشركين .
ج - امتحانهم في عرصات يوم القيامة .
هذا موجز لما في بحثي هذا من نتائج نسأل الله الفائدة .
وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ،،

فهرس الموضوعات

- التمهيد..المبحث الثاني : المؤثر بالاستحقاق..- التكليف والحكم الشرعي عند القاضي عبد الجبار التكليف عن الأصوليين تعريف التكليف أنواع الخطاب - الحكم التكليفي عند الأصوليين وأقسامه .- الرد على هذه القضية . الفصل الثالث : الشروط التي يجب أن تتوفر في الفعل والفاعل .- المبحث الأول : شروط الفعل.- شروط الفعل عند القاضي عبد الجبار .- شروط الفعل عند الأصوليين .- المبحث الثاني شروط الفاعل .- شروط الفاعل عند القاضي عبد الجبار .- شروط الفاعل عند الأصوليين (أهل السنة والجماعة) - شروط متفق عليها.- شروط غير متفق عليها.- المبحث الثالث : حكم الصبي - ما رأي القاضي عبد الجبار في حكم الصبي في التكليف في الدنيا- ما رأي السلف (أهل السنة والجماعة) في حكم الصبي في التكليف في الدنيا..- ما رأي القاضي عبد الجبار في حكم الأطفال في الآخرة - ما رأي علماء السلف في حكم الأطفال في الآخرة .- التوقف في الحكم عليهم أهم في جنة أم نار - أنهم في النار- أنهم في الجنة- أنهم في منزلة بين المنزلتين بين الجنة والنار- أنهم في المشينه..- أنهم خدم أهل الجنة ومماليكهم .- أنهم حكمهم حكم آبائهم في الدنيا والآخرة...- أنهم يمتحنون في عرصات القيامة.-الفصل الرابع : وجه الاستحقاق...-المبحث الأول: قانون الإحباط والتكفير- رأي القاضي عبد الجبار في قانون الإحباط والتفكير ...- رأي السلف في قانون الإحباط والتكفير - الرد على القاضي عبد الجبار: قانون الموازنة - المبحث الثاني .- رأي السلف الصالح في قانون الموازنة .- الرد على القاضي عبد الجبار .- نتيجة توصل إليها الباحث ولم يقطع بصحتها ، و لكن إستدل عليها ببعض الأدلة..- المبحث الثالث : الكبيرة والصغيرة...- رأي القاضي عبد الجبار في الصغيرة والكبيرة - رأي السلف في الكبيرة والصغيرة- المبحث الرابع : حكم الفاسق.- رأي القاضي عبد الجبار في ذلك - أدلته على استحقاق الفاسق للعقوبة.
- أدلته على ان الله يفعل بالفاسق ما يستحق - أدلته على ان الفاسق خالد مخلد في النار.- رأي السلف في الفاسق- في الدنيا- في الآخرة..- الخاتمة ..- فهرس الموضوعات ...

هوامش البحث

- (١) أبي القاسم البلخي ، القاضي عبد الجبار ، الحاكم الحسيمي ، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة . ، ص ١٢١ .
(٢) المصدر السابق ، ص ١٢١ - مثير سلطان ، اعجاز القرآن بين المعتزلة والأشاعرة ، ص ٧٩ - قاضي القضاة : عبد الجبار بن أحمد الهمداني ، شرح الأصول الخمسة ، تعليق الامام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم حقه وقدم له : الدكتور عبد الكريم عثمان ، ص ١٣ - عبد الكريم عثمان ، نظرية التكليف آراء القاضي عبد الجبار الكلامية ، من ١٥ - عبد الرحمن بدوي ، مذاهب الإسلاميين ، ج ١ ، المعتزلة والاشاعرة ص ٣٨٠ .
(٣) القاضي عبد الجبار - المصدر السابق ، ونفس الصفحة.
(١) نفس المصادر .
(٢) نفس المصدر .
(٣) القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول ، ص ١٥
(١) القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول ، ص ١٦
القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول - البلخي ، القاضي ، الجشمي ، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ، ص ١٢١ ، ١٢٢ - عبد الكريم عثمان ، نظرية التكليف ، ص ١٥ .

(٢) أبو اسحاق إبراهيم بن عياش البصري ، توفي وعمره ٦٢ سنة ، وهو من الطبقة العاشرة من طبقات الاعتزال ، ذكره القاضي في الطبقات واثنى عليه . (الطبقات : ٣٢٨)

(١) أبو عبدالله البصري قال الدكتور أبو العلا العقيقي : لعل أبا عبدالله هو أبو عبدالله محمد بن زيد الواسطي المتوفي ١٠٦ هـ .. ذكر صاحب المتبه والأمل أن وفاته كانت ٣٦٧ غير أن القاضي في طبقاته والحاكم أبو السعد في شرح العيون المسائل يذكر أنه توفي سنة ٦٩ هـ ، والصحيح سنة ٣٦٩ هـ .

(٢) أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حمران بن أيان مولى عثمان بن عفان ، ولد سنة ٢٣٥ هـ وتوفي في شعبان ٣٠٣ هـ وهو من الطبعة الثامنة من طبقات المعتزلة (الطبقات : ٢٨٧) كان فقيها زاهداً ، وله رسالة المعتزلة بعد أبي الهذيل (عقائد الثلاثة والسبعين فرقه ، ١/٣٢٧) ، لأبي محمد اليميني وكما سبق وان ذكرنا ان القاضي لم يلتقي بالأب ولا بالابن بل أخذ من تلامذتهم الشيء الكثير ، وكان يقول عليهما شيخنا أبو علي ، وشيخنا أبو هاشم (١)

ومن علماءه أيضاً يقول عبد الكريم عثمان : « وسمع الحديث من إبراهيم بن سلمه القطان (المتوفي سنة ٣٤٥) وعبدالرحمن بن حمدان الجلاب (٣٤٦) ، وعبدالله بن جعفر بن فارس (٣٤٦) والزرير بن عبدالواحد الأسد أبادي (٣٤٧ هـ) وغيرهم كثيرون » (٢)

(١) منير سلطان ، اعجاز القرآن ، ص ٨٠

(٢) القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول الخمسة ، ص ١٧ - عبدالرحمن بدوي ، مذاهب الاسلاميين ج ١ المعتزلة والاشاعرة ص ٣٨٢-٣٨٠ . الأعلى ، واه وان سود

(٣) البلخي ، القاضي ، الجشمي ، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ، ص ١٢١ .

(١) البلخي ، القاضي ، الجشمي ، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ، ص ١٢١

(٢) البلخي ، القاضي . الجشعي ، طبقات المعتزلة ، ص ١٢١ - شرح الأصول ص ١٦ .

(٣) القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول الخمسة ، ص ١٨ - عبدالرحمن بدوي ، مذاهب الاسلاميين ، ج ١ ص ٣٩١

(٤) هو أحمد بن الحسين بن هارون بن محمد الحسين الأملي ، ولد بأمل سنة ٣٣٣ ، وبويع له بإمامه الزيدية سنة ٣٨٠ هـ وتوفي سنة ٤١١ هـ ، (شرح الأصول : ١٨) .

(١) قال صاحب المنية : من أصحاب قاضي القضاة وكان بغدادي المذهب ، واختلف إلى القاضي فدرس عليه ، وقيل عنه أحسن قبول وصار من أصحابه وإليه انتهت الرئاسة بعد قاضي القضاة . (شرح الأصول : ١٨) -

(٢) من علماء المعتزلة تقلد القضاة في عدة نواحي منها الحقائق وأذربيجان وقرميسين ، وتوفي سنة ٤٤٧ هـ . (شرح الأصول : ١٨)

(٣) أخذ من قاضي القضاة عند انصرافه للحج ، توفي سنة ٤٣٢ هـ ، وهو إمامي يميل إلى الارجاء ، ألف كتاب الأمالي وكتاب الشافعي في النقض على ما أورده القاضي في المغني حول الإمامه . (شرح الأصول : ١٨)

(٤) قال السبكي : أبو يوسف عبدالسلام القزويني المفسر ، وقيل إنه كان زيدي المذهب ، وله تفسير كبير ، وقال السيوطي - الشيخ المعتزلة وتنزيل بغداد ، سمع التفسير الكبير الذي لم يرقى التفسير أكبر منه ولا أجمع للفوائد ... وهو ٣٠٠ مجلد ، اختلف في وفاته فقال السبكي وصاحب طبقات الزيدية : أنه توفي ٤٨٨ وقال السيوطي ٤٨٣ ، (شرح الأصول : ١٨) .

(٥) كان شيخ الحنفية ببغداد ، درس على يد القاضي ، له مؤلفات عدة ، توفي سنة ٤٣٦ هـ .

(٦) قال صاحب المنية والأمل : صاحب المعتمد في أصول الفقه : أخذ عن القاضي وله كتب كثيرة ،

والحق ان كتاب المعتمد كان أصلاً لأكثر الكتب التي صنفها المتأخرون ، في أصول الفقه ، توفي سنة ٣٤٦ هـ ، وليس سنة ٤٣٧ كما ذكر ابن العماد . (شرح الأصول : ١٨) .

(١) كان شيعياً على مذهب الزيدية ، اخذ الكلام عن القاضي ، وروي المذهب عن المؤيد بالله ، يقول صاحب المنية والأمل : ناظر أبا بكر الباقلائي فقطعه ، لأن القاضي ترفع عن مكالمته ، توفي سنة ٤٢٠ هـ (شرح الأصول : ١٨)

(٢) المتوفي سنة ٤٣٣ هـ ، وقد أخذ عن الحاكم أبو السعد صاحب شرح عيون المسائل (شرح الأصول : ١٨)

(٣) الحاكم الذي يعنيه ابن المرتضي ليس هو المتحدث المؤرخ محمد بن عبدالله الحاكم ، المتوفي سنة ٤٠٥ هـ انما هو الحاكم أبو السعد المحسن بن كرامه الجشمي البيهقي المتوفي ٠١٠ هـ . (شرح الأصول : ١٩)

(٤) القاضي عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة ، ص ١٩ .

(١) منير سلطان ، اعجاز القرآن ص ١٨ .

(٢) ابن تيمية + مقدمه في أصول التفسير ، تحقيق عدنان زرزور ، ص ٨٣ .

(١) القاضي عبد الجبار شرح الأصول الخمسة ، ص ١٩-٢٣- عبد الرحمن بدوي مذاهب الإسلاميين ج ١ ص ٣٨٠

(٢) البلخي ، القاضي الجشمي فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ، ص ٢١٦ - منير سلطان انجاز القرآن ص ٧٩ - القاضي عبد الجبار شرح

الأصول الخمسة ص ١٣ - ابن الأثير الكامل و ج ٩ ٠ ١١٥ -) عبد الرحمن ينوي ، مذاهب الإسلاميين ، ج ١ ، ص ٣٨٢

(١) ابن كثير ، ج ٦ ، ص ٢٢٠

عباد عند موته وهي في نظر الناس ولي نعمته وأنا لا أترحم عليه لأنه لم يظهر توبته ، يقول الكتبي معلقاً : وطعن الناس عليه بذلك ونعتوه مع كثرة احسان صاحب عليه ، ولا يشفع للقاضي عبد الجبار عند العامه أن يكون القاضي قد أثر نصرة مبدئه في خلو وفاعل الكبير

وفي النار على طلب المغفرة للحسن إليه مع علمه بمجونه ومجالس لهذه ومشاركته في اغتصاب الأموال ومصادرة الأملاك . (١)

(١) أحمد بن محمود صبحي ، في علم الكلام دراسة فلسفية لأراء الفرق الإسلامية في أصول

المعتزلة ، ج ١ ، ص ٣٤٣ .

(١) القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول الخمسة ، ص ٦٢٤ .

(١) ان تكون متساوية وهذا باطل في مذهبه .

(٢) ان يزيد أحدهما على الآخر ، فعندئذ يسقط الأقل بالأكثر

(١) عواد المعتقد ، المعتزلة وأصولهم ، ص ٢٤٨

(١) ابن القيم ، طريق الهجرتين ، ص ٦١٢-٦٦١ .

(٢) ابن القيم ، طريق الهجرتين ، ص ٦٦١-٦٦٢

(١) ابن القيم ، طريق الهجرتين ، ص ٦٦٢

(٢) ابن تيمية مجموع الفتاوى ، ج ، ص .

(٢) ابن القيم طريق الهجرتين ، ص ٦٦٣ . لقوله تعالى : « والوزن يؤمنذ الحق . فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون ، ومن خفت

موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم بما كانوا بآياتنا يظلمون » (الأعراف ٨-٩) .

وقال حذيفة وعبد الله بن سعود غيرهما من الصحابة يحشر الناس يوم القيامة ثلاثة أصناف :

(١) فمن رجحت حسناته على سيئاته بواحدة دخل الجنة .

(٢) ومن رجحت سيئاته على حسناته بواحدة دخل النار رجلاً .

(٣) ومن استوت حسناته وسيئاته فهو من أهل الأعراف . وهذه الموازنة تكون بعد القصاص ، واستيفاء المظلومين حقوقهم من حسناته فإذا بقي

شيء منها وزن هو وسيئاته ولكن مسألة الموازنة سيتكلم عليها المبحث القادم ان شاء الله . أما مسألة : إذا وزنت الحسنات والسيئات فرجحت الحسنات فإن هذه المسألة فيها جانب من قانون الاحباط والتكفير وهو ما سنناقشه في هذا الموضوع . وهو : هل أثر السيئات يذهب جملة

بالحسنات الراجحة ؟ أم يكون تأثيرها في نقصان ثوابه ؟ والقول الثاني هو الراجح بأن السيئات لو لم تحبط ما قبلها من الحسنات وبقيت الحسنات كما هي وحبطت السيئات كلها لم يكن هنا فرق بين المحسن الذي محض عمله حسنات ، وبين من خلط عمل صالحاً سيء . لذلك كان نقصان

ثواب هذه الحسنات بسبب السيئات هو الأولى . (١)

(١) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ، ج ١٠ ، ص ١٠٨ .

(٢) ابن القيم ، طريق الهجرتين ، ص ١٦٥ .

(٣) المصدر السابق

(١) ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، ج ٢ ، ص ٢٠٧ فأما أصحاب الحسنات فإنهم يعطون نورا يمشون به بين أيديهم وبأيامانهم ويعطي كل

عبد يومئذ نورا « فإذا أتوا على الصراط سلب الله تعالى نور كل منافق ومنافقه . فلما رأى أهل الجنة مالمقى المنافقون قالوا : « ربنا أتمم لنا

تونا » (التحريم : ٨) . وأما أصحاب الأعراف فأن النور لم ينزع من أيديهم فيقول الله « لم يدخلوها وهم يطمعون » (الأعراف ٤٦)

فكان الطمع للنور الذي في أيديهم ثم أدخلوا الجنة وكانوا آخر أهل الجنة دخول ، (١)

(١) ابن القيم ، طريق الهجرتين ، ص ٦٦٧-٦٦٨ .

(١) ابن القيم ، طريق الهجرتين ، ص ٦٦٧-٦٦٨ .

(١) ابن القيم ، طريق الهجرتين ، ص ٦٦٩-٦٧٣ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٦٧٣

(٣) مرجعه ص ، الطبقة الثانية عشرة من هذا البحث .

(٤) القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول الخمسة ، ص ٦٢٤ .

لقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والاذني - (البقرة : ٢٦٤) .

(١) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ، ج ١٢ ، ص ٤٨٣ .

(٢) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ، ج ١٢ ، ص ٤٨٣ - عواد العنق ، المعتزلة وأصولهم ، من ٢٠٠ .

(١) القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول الخمسة ، ص ٦٢٩ .

ابن القيم ، مدارج السالكين ، ١٠ ، ص ٢٧٨ .

(١) القرطبي ، الجامع لاحكام القرآن ، ج ٥ ، ص

(١) عواد المعنق ، المعتزلة وأصولهم ، ص ٢٥١ .

(١) الامام الجويني ، الارشاد ، ص ٣٩١ .

(٢) عثمان عبدالكريم ، نظرية التكليف ، ص ٥٠١ .

(٢) القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول الخمسة ، ص ٦٣٥ .

(١) القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول الخمسة ، ص ٦٣٢ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٦٤٤ . ان الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين « (هود : ١١٤) وقوله تعالى . . . ومن يرتد منكم عن

دينه وهو كافر فاولئك حبطت اعمالهم في الدنيا والآخرة واولئك اصحاب النار هم فيها خالدون فقد أخبر الله تعالى أن إحباط الحسنات ، إنما

يكون بالموت على الكفر ، توجب من هذا ان مساواه من السيئات تذهب الحسنات . (١)

(١) الامام الجويني ، الارشاد ، ص ٣٨٦ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٣٨٧ .

(٣) القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول الخمسة ، ص ٦٣٢ .

(١) القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول الخمسة ، ص ٦٣٢ (٢) المصدر السابق ، السلف في كلا من الكبيرة والصغيرة : نجد أن العلماء قد

اختلفوا في ذلك :

(١) ابو العز الحنفي ، شرح الطحاوية ، ص ٣١٨ - ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ، ج ١١ ، ص ٦٥٠

(٢) المصدر السابق ، الفتاوى ص ٦٥٦

(٣) ابي العز الحنفي ، شرح الطحاوية ، ص ٣١٨ - ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ، ج ١١ ، ص ٦٥٠ .

(٤) ابي العز الحنفي ، شرح الطحاوية ، ص ٣١٨ - ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ، ج ١١ .

(٥) ابي العز الحنفي ، شرح الطحاوية ، ص ٢١٨ - ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ، ج ١١ ، ص ١٥٦ يقول ابن تيمية ناقدا أو ناقضا لهذا

التعريف كسابقيه * وكذلك من قال : إنها تسد باب المعرفة ، أو ذهاب النفوس والأموال ، يوجب أن يكون القليل من الغضب والخيانة كبيرة ،

وأن يكون عقوق الوالدين ، وقطيعه الرحم ، وشرب الخمر ، وأكل الميتة ، ولحم الخنزير ، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات ، « (١) .

(١) ابي العز الحنفي ، شرح الطحاوية ، ص ٣١٨ - ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ، ج ١١ ، ص ٦٥٠

(٢) ابي العز الحنفي ، شرح الطحاوية ، ص ٣١٨ - ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ، ج ١١ ، ص ٦٥٠ .

(٣) ابي العز الحنفي ، شرح الطحاوية ، ص ٣١٩ .

(٤) ابي العز الحنفي ، شرح الطحاوية ، ص ٣١٩ - ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ، ج ١١ . ص ٦٥٠

- يجتنبون كبائر الأثم والفواحش إلا اللمم ، (النجم : ٣٢) ، وقال : « أن تجتنبون كبائر ماتتهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم ، (النساء : ٣١) وقال الإثم والفواحش وإذا ما غضبواهم يغفرون وقالما لهذا الكتاب لا يغادر صغيره ولا كبيره إلا أحصاها (الكهف : ٤٩) (القمر : ٥٣) . (١)
- (١) ابن تيميه ، مجموع الفتاوى ، ج ١١ ، ص ٦٥٧ .
(٢) ابي العز الحنفي شرح الطماويه ، ص ٣١٨ .
(٣) ابن تيميه ، مجموع الفتاوى ١١ ص ٦٥٧ .
(٤) أبي العز الحنفي ، شرح الحاوية ، ص ٢١٩ .
(٥) المصدر السابق .
- (١) ابي العز الحنفي ، شرح الطحاويه ص ٣١٩ . - ابن تيميه ، مجموع الفتاوى - ١١٠ ، ص ٦٥٧
(٢) المصدر السابق .
- (٢) ابن تيميه ، مجموع الفتاوى ، ج ١١ ، ص ٦٥٤ . - أبي العز الحنفي ، شرح الطحاوية ، من ٣١٩
(٤) المصدر السابق
(١) المصدر السابق .
- (٢) ابن تيميه ، مجموع الفتاوى ج ١١ ، ص ٦٥٠ . العز الحنفي ، شرح الطحاوية ، من ٢١٨
(١) ابو العز الحنفي ، شرح الطحاوية ص ٢٧٣ .
(١) عبدالكريم عثمان ، نظرية التكليف ، ٤٩٧
(١) المصدر السابق ، ص ٦٥٠
(٢) المصدر السابق ، ص
- (١) نفس المصدر السابق ، ص ٦٥١-٦٦٣ .
(٢) نفس المصدر السابق ، ص ٦٦٦
(١) نفس المصدر ، ص ٦٦٦
- (١) القرطبي تفسير أحكام القرآن ، ج ٨ ، ص ١٩٤ .
(٢) نفس المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢٠٠ .
(١) نفس المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٩٩ .
- (٢) عبدالرحمن بن حسن ال الشيخ ، فتح المجيد شرح كتاب التوحيد ، ص ٢٦ ، الحديث الصحيح مسلم يشرح النووي باب الدليل على من مات على التوحيد دخل الجنة ، ج ١ ، ص ٢٣٣
- (١) آل الشيخ ، فتح المجيد ، ص ٧٨-٧٩ .
(١) ابو العز الحنفي ، شرح الطحاوية ، ص ٣١٧ .
(١) نفس المصدر ، ص ٦٦١-٦٦٥
(٢) نفس المصدر السابق .
(١) نفس المصدر ، ص ٦٦١-٦٦٥
(٢) نفس المصدر السابق .
- (١) القرني ، ضوابط التكفير ، ص ١٩٦ ، - ابن تيميه ، مجموع الفتاوى ، ج ٧ ، ص ٣٥٥ .
(٢) ابو العز الحنفي ، شرح الطحاوية ، ص ٢٦٦ .
(٣) اخرجه الترمذي في سننه ، ج ، كتاب الفتن ، باب ماجاء لا كفار يضرب بعضهم رقاب بعض) ، ص ٤٨٦ ، ج ٢١٩٣ .
(٤) اخرجه البخاري في صحيحه ، ج ، كتاب الأدب .
(١) اخرجه مسلم في صحيحه .
(٢) ابن تيميه ، مجموع الفتاوى ، ج ٧ ، ص ٥٢٢ .